



سلطان يعتمد محطة لسفن الرحلات في خورفكان

ارتفاع عمليات الشحن البحري لموانئ الشارقة
في الربع الأول من 2015

كيرغولتين العملاقة في خورفكان

6.4 مليون حاوية ناولتها "غلفتينر" في 2014 بنمو 8%





المحتويات

سلطان يعتمد محطة
لسفن الرحلات في
خورفكان



06

ارتفاع عمليات الشحن البحري
لموانئ الشارقة في الربع الأول
من 2014



08

انعقاد لجنة تنظيم رسو
سفن الصيد في خور
الشارقة



10

كبرغولتين العملاقة في خورفكان



12

مليون حاوية ناولتها 6.4
"غلفتينر" في 2014 بنمو 8%



14

للمرة الأولى في
منطقة الشرق الأوسط
إنشاء مركز للتحكيم البحري



18

البحر الأقليمي في إطار
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون
البحار



22

المنظمة البحرية الدولية تبنى لائحة
الغازات والوقود الواطئة الانتقاد



26



رئيس التحرير والمشرقا العام
خالد بن عبد الله بن سلطان القاسمي

مدير التحرير
عادل مصطفى حسين

هيئة التحرير
صفاء سلطان مانيا سويد
رعد عبد الستار

الترجمة
رعد عبد الستار

للمراسلة

هاتف : 06 5026340 - 06 5026359

براق : 06 5281997 - 06 5281747

صندوق بريد : 70 الشارقة

جمارك الشارقة

الإمارات العربية المتحدة

E-mail: jumruki@sharjahcustoms.gov.ae

www.sharjahports.gov.ae



الإخراج الفني

النبيل هجانا





كلمة العدد

دأبت دائرة الموانئ البحرية والجمارك على عقد مجموعة كبيرة من الدورات التدريبية وورش العمل لموظفيها على مدار العام، حتى أصبح التدريب ممارسة يومية إيماناً منها بأهميته وأثره في المساعدة على تعلم مهارات محددة للكوادر المينائية والجمركية في الإمارة.

فالتحج الذي تبذله الدائرة في التدريب ينعكس أثره الإيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الكفاءات البشرية المواطنة المؤهلة والمدرجة على أعلى المستويات المتبعة ضمن منهاج التنمية المستدامة لتطوير الموارد البشرية العاملة في الإمارة.

كما تعمل تلك الدورات التدريبية التي تقام بالتعاون مع المعاهد والكلية المتخصصة، مثل أكاديمية العلوم الشرطة بالشارقة والمعاهد ومراكز التدريب المعتبرة، على رفع كفاءة المفتشين والموظفين في اختصاصاتهم المتنوعة المرتبطة بتنفيذ المهام الرئيسية لإدارة الجمارك في حماية المجتمع والرقابة الجمركية عند المنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية، وزيادة الإيرادات في تحصيل الرسوم الجمركية ومكافحة التهريب والمخدرات وحماية المستهلك، بمكافحة البضائع المقلدة والمقرصنة، إضافة إلى تسهيل حركة البضائع والمسافرين في المنافذ الجمركية والموانئ البحرية وتطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

وحسناً فعلت الدائرة في إلزام الموظفين والجدد منهم على وجه خاص في الانخراط في مجموعة من الدورات التدريبية لبناء قدراتهم الوظيفية في مواجهة تحديات المستقبل في عالم يتسم بسرعة المتغيرات التجارية والاقتصادية ... فالتدريب أفضل المعلمين ..





✚ ورشة عمل

✚ فعالية وكفاءة

مدرّب محترف
 قادر على إيصال المعلومة
 كاملة لطلّابة الذين لهم الرغبة الأكيدة

فريق عمل كفء
 قادر على تحقيق
 رسالة ورؤية وأهداف موائى الشارقة

سلطان يعتمد محطة لسفن الرحلات في خورفكان



اعتمد صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، مشروع إنشاء محطة لسفن الرحلات البحرية في ميناء خورفكان، وتم اعتماد الموقع والمحطة، لخدمة سياح الرحلات البحرية .
أعلن ذلك محمد الرئيسي المتحدث باسم دائرة الموانئ البحرية والجمارك في الشارقة، في مداخلة هاتفية عبر برنامج الخط المباشر من أثير إذاعة الشارقة مع الإعلامي حسن يعقوب، موضحاً أن المحطة





منشأة منفردة لخدمة سياح الرحلات البحرية، وتشتمل المحطة على مرافق ومكاتب للسلطات والإدارات المختصة ذات العلاقة، كالجمارك والجوازات والشرطة وغيرها من الخدمات لتسهيل الإجراءات، وستعمل هذه المحطة على تعزيز مكانة مدينة خورفكان السياحية، ويضاف هذا إلى الإنجازات الحضارية للشارقة .

وأضاف الرئيسي أن ميناء خورفكان من أفضل الموانئ على مستوى العالم ويحتوي على أكبر سفن الحاويات، ويحطم ميناء خورفكان الأرقام القياسية في هذا المجال، لما يتمتع به هذا الميناء من مميزات وتوفر كافة المرافق إلى جانب جمال مدينة خورفكان والمنطقة الشرقية .

وقررت شركات السياحة الكبرى تسيير رحلات بحرية عبر الميناء، وشهد الميناء خلال الموسم الأخير من شهر أكتوبر الماضي وحتى إبريل 2015 أي خلال 7 شهور قدوم 22 رحلة بحرية، من خلال 3 خطوط منها إيطاليا والمانيا، ووصل عدد السائحين في هذه الفترة إلى 66 ألف سائح من مختلف دول العالم، إضافة إلى 22 ألفاً من أطقم هذه السفن، كما أن هذا الطريق يعتبر طريقاً سياحياً دائماً، مع احتمال زيادة هذه الخطوط إلى 5 خطوط .

وقال المتحدث باسم دائرة الموانئ البحرية والجمارك في الشارقة، ان ميناء خالد مخصص لسفن الحاويات والبضائع العامة، ولا يوجد إلا خط سفر واحد على هذا الميناء، ويسير هذا الخط رحلة واحدة أسبوعياً وتستوعب كل رحلة من 200 إلى 300 مسافر، وبالرغم من ذلك فإن هناك صالة مغطاة بداخل الميناء تتسع لنحو 500 شخص، وتوجد بها دورات مياه، وتقوم الدائرة بصيانتها بشكل دوري، كما تم بالتنسيق مع الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بالشارقة وشرطة الشارقة، تشكيل فريق عمل لإنهاء إجراءات السفر من دون تأخير.

وأوضح الرئيسي انه بالتنسيق مع الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب سيتم إنشاء مبنى محطة خاصة متعددة الأغراض لجميع الجهات ذات العلاقة وصلات انتظار لإنهاء إجراءات المسافرين كافة، مشيراً إلى أننا استلمنا المخطط من نحو شهر، بمتابعة الشيخ خالد بن عبدالله القاسمي رئيس الدائرة، علماً بأن هذه المحطة الجديدة سترى النور بعد اعتماد المخصصات اللازمة لها، وسيتم البدء بها بالقرب العاجل قبل نهاية هذا العام .

وأشار المتحدث الرسمي لدائرة الموانئ البحرية والجمارك بالشارقة إلى أنه بالخصوص لمستخدمي محطة خط "الشارقة - جزيرة أبو موسى" الواقعة على خور الشارقة، من العبارة التي أمر بها صاحب السمو حاكم الشارقة، لذا تواصل الشيخ خالد بن عبدالله القاسمي رئيس الدائرة مع مؤسسة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق)، لإنشاء صالة انتظار مغطاة سواء في الشارقة أو الجزيرة، تخدم مستخدمي هذا الخط لضمان تسهيل عملية انتظار العبارة، على أن يتم البدء بهذا المشروع خلال الفترة القليلة المقبلة .

ارتفاع عمليات الشحن البحري لموانئ

سجلت موانئ الشارقة ارتفاعاً في أداؤها وإنتاجيتها في الربع الأول من العام الجاري مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015.



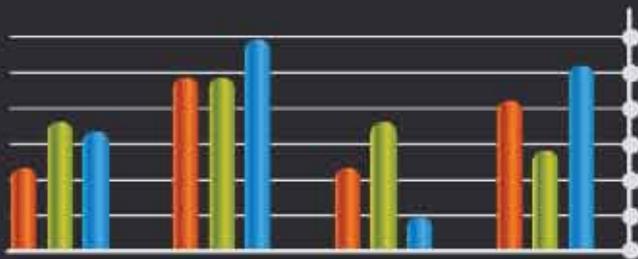
9.5%

قطاع الشحن للصب الجاف

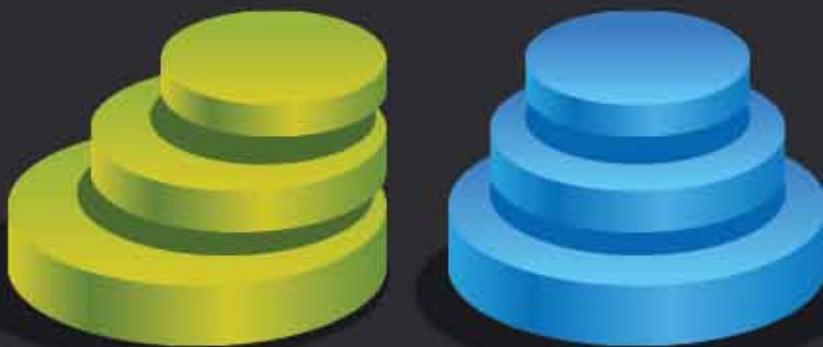
الشحن البحري لموانئ الشارقة

فقد سجل قطاع الشحن للصب الجاف ارتفاعاً في الربع الأول من عام 2015 إذ وصلت الكميات فيه إلى 153,428 طنناً بعد أن كانت 140,093 طنناً لنفس الفترة من عام 2014 مسجلة ارتفاعاً قدره 9.5%.

وأظهرت الإحصائيات تقدماً ملموساً في مجالات متعددة من الشحن البحري لموانئ الشارقة الثلاثة ميناء خالد وخورفكان والحميرية وشملت قطاعات الشحن العام والصب الجاف والواردات والركاب وسفن الركاب.



كما ارتفع عدد الركاب من المسافرين والسياح عبر موانئ الشارقة بـ 35.23% ووصل إلى 8221 فرداً في الربع الأول من عام 2015 بعد أن كانت 6079 فرداً لنفس الفترة من عام 2014، حملتهم 35 سفينة في الربع الأول من عام 2015 بزيادة قدرها 6% عن نفس الفترة لعام 2014 التي بلغ عدد سفن الركاب فيها إلى 33 سفينة.





في الشارقة في الربع الأول من 2015



وسجل قطاع الشحن العام ارتفاعاً في الربع الأول من عام 2015 إذ وصلت الكميات فيه إلى 249,227 طناً بعد أن كانت 216,691 طناً لنفس الفترة من عام 2014 مسجلة ارتفاعاً قدره 15%.



انعقاد لجنة تنظيم رسوم

سفن الصيد في خور الشارقة

عقدت جمارك الشارقة اجتماعاً تنظيمياً للجنة رسوم سفن الصيد برئاسة السيد جرش محمد جرش مدير مركز جمارك الخور وحضور ممثلين عن حرس السواحل وبلدية الشارقة وجمعية الصيادين.



والجمارك لتنظيم حركة ورسوم سفن الصيد ووضع المقترحات المناسبة لتنظيم رسوم السفن في خور الشارقة والحفاظ على خصوصية أماكن رسوم زوارق وسفن الصيد وأن تستخدم حصراً لسفنهم.

وقد اتخذت اللجنة التوصيات اللازمة التي من شأنها تسهيل رسوم سفن الصيد في الخور.

وفي مستهل الاجتماع شكر السيد جرش محمد جرش الحضور على التعاون المستمر بين الجهات المشاركة في مختلف القضايا التي تسهم في تيسير حركة الملاحة في الخور وعمليات شحن وتفريغ البضائع على أرصفتها، وقال إن جاء الاجتماع بناء على توجيهات الشيخ خالد بن عبدالله القاسمي رئيس دائرة الموانئ البحرية





كيرغولتين العملاقة في خورفكان



استقبلت شركة غلفتيتر لإدارة الموانئ والخدمات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط، أكبر سفينة ترسو ضمن محطة حاويات خورفكان على الإطلاق.

ورست السفينة كيرغولتين التابعة لمجموعة النقل البحري سي إم إيه - سي جي إم والمسماة تيمناً بالملاح الفرنسي الشهير إيف جوزيف دي كيرغولتين تريماريك، في محطة الخدمة الخاصة بالشركة.

وتعتبر السفينة إحدى أضخم السفن التابعة للمجموعة إذ يبلغ طولها 398 متراً، وعرضها 54 متراً، وتصل سعتها الإجمالية إلى 17 ألفاً و722 حاوية نمطية.

وأكد مدير محطة غلفتيتر، في محطة حاويات خورفكان دانييل رايت أن استقبال تلك السفينة الضخمة يشكل إنجازاً بارزاً جديداً يضاف لرصيد غلفتيتر ومحطة حاويات خورفكان لكونها السفينة الأضخم التي ترسو في تلك المنشأة.

وبين رايت أن هذا الإنجاز يأتي بعد فترة قصيرة من تحقيق رقم قباسي آخر تمثل في التعامل مع أكبر عملية مناولة في تفريغ وتحميل الحاويات من على متن سفينة واحدة، بمعدل بلغ 19 ألفاً و561 حاوية نمطية قياس 20 قدماً على متن سفينة جول فيرن التابعة لمجموعة سي إم إيه - سي جي إم.

ويزيد طول سفينة كيرغولتين على طول أربعة ملاعب كرة قدم، أو خمس طائرات إيرباص ونصف، ويفوق طولها ارتفاع مبنى إمباير ستيت البالغ 381 متراً. واستكملت عملية تفريغ وتحميل أكثر من 7700 حاوية وتحويلها إلى المحطة قبل الموعد المحدد لإنجاز العمل وقت مناولتها الأولى في محطة حاويات خورفكان.







6.4 مليون حاوية ناوحتها

«غلفتينر» في 2014
بنمو 8%



سجلت شركة "غلفتينر" زيادة لافتة في حجم حاوياتها خلال العام 2014 بلغت 8%، لتصل إلى 6.4 مليون حاوية نمطية (قياس 20 قدماً) ضمن مجموعتها العالمية .



وقد سجلت "غلفتينر" نمواً ملحوظاً ضمن مختلف محطاتها، حيث شهد العام توسعاً عالمياً وزيادة في الاستثمارات في البنى التحتية لتعزيز الكفاءة التشغيلية في الشركة .

وبهذه المناسبة قال إيان رولينسون، المدير التجاري لمجموعة "غلفتينر"، "يدلّ النمو الإيجابي الذي سجلته "غلفتينر" ضمن كافة محطاتها في مختلف أرجاء العالم على ثقة شركائنا بقدرتنا على تلبية متطلباتهم بفعالية

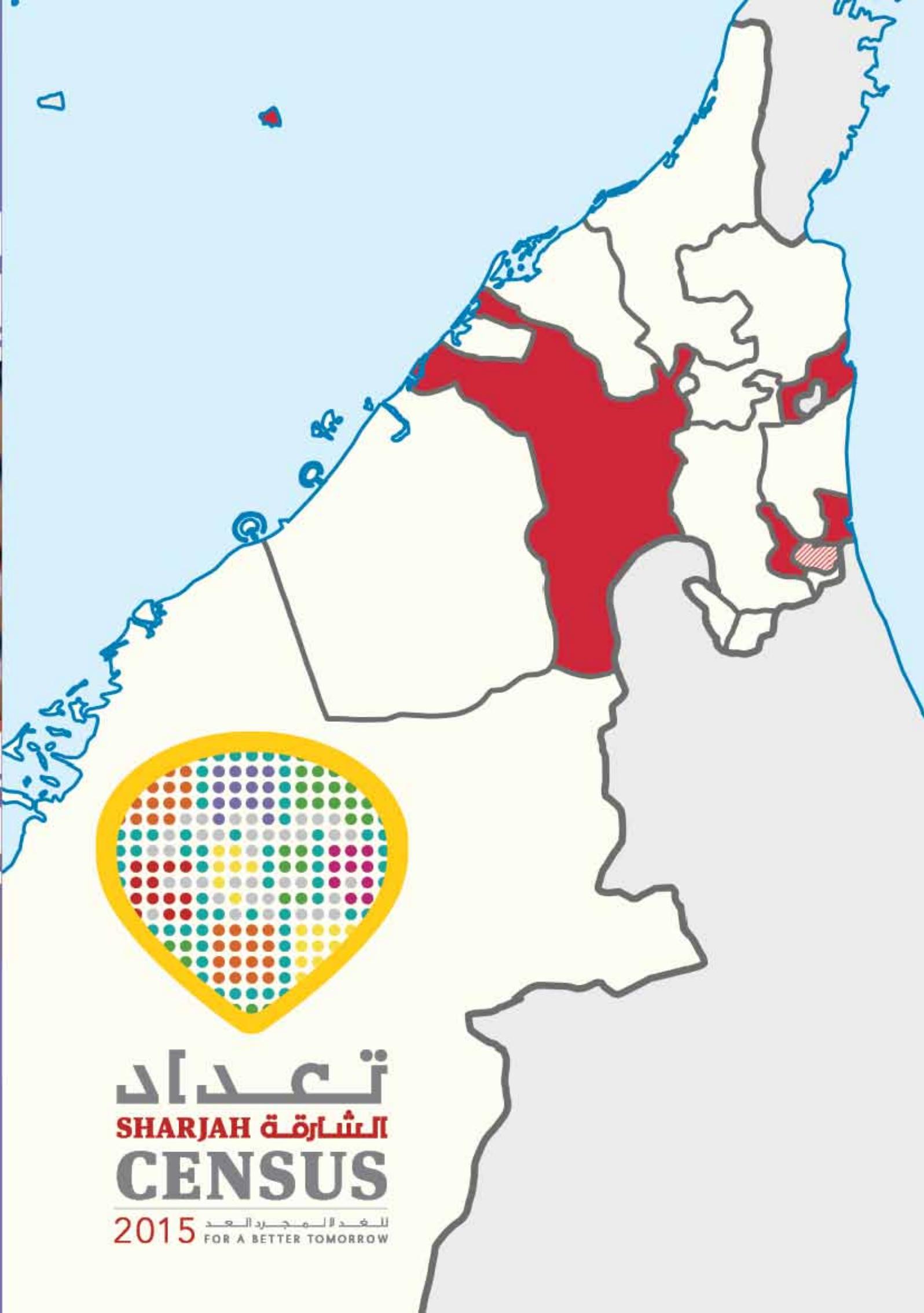
وتعد شبكة علاقتنا واسعة النطاق وخبراتنا التقنية العميقة مصدر المرتكز الرئيسي للنجاح الذي حققناه في

توسعة نطاق حضورنا إلى مواقع جديدة . ونحن ماضون قدماً في الاستثمار بتعزيز البنية التحتية لدينا الأمر الذي من شأنه تعزيز مصداقيتنا، ورفع الكفاءة التشغيلية ومستوى الإنتاجية" .

وأضاف: " يعتبر النمو في حجم مختلف المحطات التي نشغلها دليلاً قوياً على خبرات وتقاني موظفينا في العمل، وعلى قدرتنا على الوصول إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية على نحو مستمر . وتلعب محطاتنا دوراً مهماً بين الطرق التجارية الحيوية التي تربط بين أوروبا وآسيا . وفي الوقت الذي نستمر في العمل على تنمية حضورنا العالمي، فإننا نؤكد التزامنا الجاد تجاه المجتمعات كافة التي ندير عملياتنا فيها من خلال توفير فرص العمل المثمرة، ودعم الاقتصادات المحلية" .

وبالنسبة إلى الأسواق العالمية، سجلت موانئ " غلفتيير" في المملكة العربية السعودية نمواً كبيراً ضمن رصيف الحاويات الشمالي وصل إلى 1.9 مليون حاوية نمطية، محافظة على نمو ثابت من العام الماضي . وحققت محطة حاويات جبيل نمواً قدره 22% لتصل إلى 396 ألف حاوية نمطية





تعداد
الشارقة SHARJAH
CENSUS

2015 للمجدد العبد
FOR A BETTER TOMORROW



مدينة الشارقة
للخدمات الإنسانية
Sharjah City for Humanitarian Services

قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَكُمْ



Sharjah City for Humanitarian services
Invites you to Contribute
Your Zakat and Donations

مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية
تدعوكم للمساهمة
بزكاة أموالكم وصدقاتكم

06 - 566 99 66

Call us and our representative will come to you
or to zakat account is **0030-203320-004**
at all Sharjah Islamic Bank branches

اتصلوا فقط وسيحضر مندوبنا لاستلام تبرعاتكم
أو إيداعها في حساب الزكاة **0030-203320-004**
لدى مصرف الشارقة الإسلامي بجميع فروعها

Worth **AED 10** القيمة

To Donate **SMS 6196** للتبرع



للعمارة الأولى في منطقة الشرق الأوسط إنشاء مركز للتحكيم البحري



أطلق بنك أبوظبي الوطني بالتعاون مع هيئة دبي للإعمار في دبي، مشروع إنشاء مركز التحكيم البحري في منطقة الشرق الأوسط، وهو أول مركز من نوعه في المنطقة، ويهدف إلى تعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للتجارة البحرية والتحكيم البحري. ويأتي هذا المشروع في إطار استراتيجية بنك أبوظبي الوطني في تعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للتجارة البحرية والتحكيم البحري.

يهدف المركز إلى توفير خدمات التحكيم البحري في منطقة الشرق الأوسط، وهو أول مركز من نوعه في المنطقة، ويهدف إلى تعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للتجارة البحرية والتحكيم البحري. ويأتي هذا المشروع في إطار استراتيجية بنك أبوظبي الوطني في تعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للتجارة البحرية والتحكيم البحري.



بنك أبوظبي الوطني

ويستند "مركز الإمارات للتحكيم البحري" في مضمونه إلى نظام قانوني أساسي يوفر الحرية المطلقة في اختيار قانون التقاضي وآليات التحكيم المتعددة وفق أعلى معايير السرية والفعالية القصوى بالإضافة إلى تقديم مجموعة واسعة من الخيارات القانونية لحل المنازعات المتعلقة بمختلف العمليات التجارية البحرية.



من جهته أوضح عامر علي المدير التنفيذي لسلطة مدينة دبي الملاحية أن التجمع البحري في إمارة دبي يشهد حاجة متزايدة لاستقطاب ملاك السفن باعتبارهم البنية الأساسية لنجاح الصناعة البحرية الأمر الذي دفع إلى إطلاق أول مركز من نوعه في المنطقة لتقديم خدمات التحكيم البحري في سبيل معالجة مختلف أنواع المنازعات الأكثر انتشاراً في المنطقة بما في ذلك عقود تأجير السفن ونقل البضائع وبناء السفن وإصلاحها بالإضافة إلى عقود بيع السفن المستعملة وعقود التأمين وإعادة التأمين والتصادم البحري وغيرها من المنازعات الأخرى المتعلقة بتسوية الخسائر البحرية المشتركة والمساعدة البحرية والإنقاذ .. مشيراً إلى أن من شأن "مركز الإمارات للتحكيم البحري" أن يحفز تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بالمنظومة البحرية في دبي وبالتالي الارتقاء بالقدرات التنافسية للإمارة.

ومن المقرر أن يبدأ المركز عند تأسيسه في حل المنازعات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط على أن يتوسع نطاق عملياته مستقبلاً ليشمل مناطق أخرى.

وستتولى سلطة مدينة دبي الملاحية صياغة مسودة البنود التنظيمية للعقود المتعلقة بعمليات نقل البضائع بين السفن والتزويد بالوقود وتجزئة الحمولة وغيرها من العقود الأخرى

التي تتطلب التحكيم في المنازعات التي تحصل ضمن المياه الإقليمية لدبي أو في إطار الأنشطة التي تتولى السلطة تنظيمها على أن تتوافق أعمال المركز مع استراتيجيات مراكز التحكيم القائمة في الدولة.

كانت "سلطة مدينة دبي الملاحية" قد أطلقت مجموعة واسعة من المبادرات الرامية إلى دفع عجلة نمو القطاع البحري في دبي وترسيخ المكانة الريادية للإمارة في مصاف كبرى الوجهات البحرية الرائدة على المستوى الإقليمي والعالمي.

وتواصل السلطة السعي إلى تطوير القوانين البحرية المحلية وخلق بيئة متكاملة قادرة على استقطاب المستثمرين ورواد القطاع للاستقرار واتخاذ دبي مقراً رئيسياً لإدارة عملياتهم البحرية.



ويأتي تأسيس هذا المركز كإحدى المبادرات على نجاح الفكر الاستراتيجي لإمارة دبي في تعاملها مع مختلف جوانب القطاع البحري إذ شهد القطاع البحري المحلي في دبي تحولاً جذرياً خلال السنوات القليلة الماضية في ظل التعاون البناء بين الإمارة والجهات الحكومية والخاصة المعنية بالشأن البحري الأمر الذي شكل دعامة أساسية لتحديث اللوائح التنظيمية البحرية والاستراتيجيات التشغيلية التي كان لها الأثر الأكبر في الارتقاء بأداء وسلامة وكفاءة وتنافسية القطاع البحري وترسيخ مكانة دبي كمركز بحري عالمي من الطراز الأول.

وتتمحور الاستراتيجية البحرية لدبي حول وضع برامج لوجستية متكاملة وتهيئة البنى التحتية وتطوير لوائح تنظيمية وتشريعات بحرية مستحدثة وتطبيق اشتراطات جديدة لضمان إدارة العمليات التشغيلية البحرية وفق أعلى معايير السلامة المهنية وأفضل



الممارسات البيئية والقرارات المحلية والدولية في خطوة نوعية من شأنها خلق بيئة عمل مثالية لتعزيز المقومات التنافسية للقطاع البحري المحلي.

وتستند الاستراتيجية البحرية بالدرجة الأولى إلى الاستفادة من عناصر القوة الموجودة حالياً ضمن القطاع البحري لا سيما على صعيد الموانئ وخدمات الدعم البحري والعمليات غير الشاطئية والهندسة البحرية.

كما تستند استراتيجية القطاع البحري إلى رؤية واضحة تتمثل في تعزيز قيادة دبي كمركز بحري رائد عالمياً عبر التركيز على تنظيم وتطوير وتعزيز كافة مكونات التجمع البحري في الإمارة لخلق بيئة متكاملة من شأنها تعزيز مساهمة القطاع البحري في دعم الاقتصاد المحلي.

وارتكزت الاستراتيجية البحرية لتحقيق هذه الغاية إلى ثلاث ركائز رئيسية تتمثل في تنظيم القطاع البحري عبر إصدار اللوائح التنظيمية والبحرية القادرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي وتحديث البنى التحتية البحرية والارتقاء بمستوى الكوادر البشرية القادرة على المنافسة عالمياً فضلاً عن تقديم خدمات متكاملة في مجال التأمين والتمويل والتوريد والغطاء القانوني والوساطة والتشغيل والصيانة والعمالة وفق أعلى معايير الجودة العالمية لتلبية احتياجات وتطلعات قاعدة العملاء.



2

البحر الإقليمي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار



تمتد سيادة الدولة الساحلية خارج إقليمها البري ومياهها الداخلية أو مياهها الأرخبيلية إذا كانت دولة أرخبيلية إلى حزام بحري ملاصق يعرف بالبحر الإقليمي، وتمتد هذه السيادة إلى الحيز الجوي فوق البحر الإقليمي وكذلك إلى قاعه وباطن أرضه، وتمارس هذه السيادة على البحر الإقليمي بمراعاة قواعد القانون الدولي.

حق المرور البريء:

رهنًا بمراعاة هذه الاتفاقية، تتمتع سفن جميع الدول، ساحلية كانت أو غير ساحلية، بحق المرور البريء خلال البحر الإقليمي.

معنى المرور:

1. المرور يعني الملاحة خلال البحر الإقليمي لغرض:
 - اجتياز هذا البحر من دون دخول المياه الداخلية أو التوقف في مرسى أو في مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخلية،
 - أو التوجه إلى المياه الداخلية أو منها أو التوقف في احد هذه المراسي أو المرافق المينائية أو مغادرته.
2. يكون المرور متواصلًا وسريعًا، ومع هذا فإن المرور يشمل على التوقف والرسو، ولكن فقط بقدر ما يكون هذا التوقف والرسو من مقتضيات الملاحة العادية، أو حين تستلزمها قوة قاهرة أو حالة شدة، أو حين يكونان لغرض تقديم المساعدة إلى أشخاص أو سفن أو طائرات في حالة خطر أو شدة.



معنى المرور البريء:

1. يكون المرور بريئا ما دام لا يضر بسلم الدولة الساحلية أو بحسن نظامها أو بأمنها، ويتم هذا المرور طبقاً لهذه الاتفاقية ولقواعد القانون الدولي الأخرى.
2. يعتبر مرور سفينة أجنبية ضارا بسلم الدولة الساحلية أو بحسن نظامها أو بأمنها إذا قامت السفينة أثناء وجودها في البحر الإقليمي بأي من الأنشطة التالية:

- (أ) أي تهديد بالقوة أو أي استعمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأية صورة أخرى انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة،
- (ب) أي مناورة أو تدريب بأسلحة من أي نوع
- (ج) أي عمل يهدف إلى جمع معلومات تضر بدفاع الدولة الساحلية أو أمنها،
- (د) أي عمل دعائي يهدف إلى المساس بدفاع الدولة الساحلية أو أمنها،
- (هـ) إطلاق أي طائرة أو إنزالها أو تحميلها،
- (و) إطلاق أي جهاز عسكري أو إنزاله أو تحميله،
- (ز) تحميل أو إنزال أي سلعة أو عملة أو شخص خلافا لقوانين وأنظمة الدولة الساحلية الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة،
- (ح) أي عمل من أعمال التلويث المقصود والخطير يخالف هذه الاتفاقية،
- (ط) أي من أنشطة صيد السمك
- (ي) القيام بأنشطة بحث أو مسح
- (ك) أي فعل يهدف إلى التدخل في عمل أي من شبكات المواصلات أو من المرافق أو المنشآت الأخرى للدولة الساحلية،
- (ل) أي نشاط آخر ليس له علاقة مباشرة بالمرور

الفواصات

والمركبات الغاطسة الأخرى

على الفواصات والمركبات الغاطسة الأخرى أن تبحر طافية ورافعة علمها حيث تكون في البحر الإقليمي.

قوانين وأنظمة الدولة الساحلية بشأن المرور البريء

1. للدولة الساحلية أن تعتمد، طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي، قوانين وأنظمة بشأن المرور البريء عبر البحر الإقليمي، تتناول الأمور التالية كلها أو بعضها:

(أ) سلامة الملاحة وتنظيم حركة المرور البحري،

(ب) حماية وسائل تيسير الملاحة والتسهيلات الملاحية وغير ذلك من المرافق أو المنشآت،

(ج) حماية الكابلات وخطوط الأنابيب،

(د) حفظ الموارد الحية للبحر،

(هـ) منع خرق قوانين وأنظمة الدولة الساحلية المتعلقة بمصائد الأسماك،

(و) الحفاظ على بيئة الدولة الساحلية ومنع تلوثها وخفضه والسيطرة عليه،

(ز) البحث العلمي البحري وأعمال المسح الهيدروغرافي،

(ح) منع خرق قوانين وأنظمة الدولة الساحلية الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة،

2. لا تنطبق هذه القوانين والأنظمة على تصميم السفن الأجنبية أو بنائها أو معداتها أو تكوين طواقمها إلا إذا كان الغرض منها أعمال قواعد أو معايير دولية مقبولة عموماً.

3. تعلن الدولة الساحلية الاعلان الواجب عن جميع هذه القوانين والأنظمة.

4. تمثل السفن الأجنبية التي تمارس حق المرور البريء خلال البحر الإقليمي لجميع هذه القوانين والأنظمة ولجميع الأنظمة الدولية المقبولة عموماً بشأن منع المصادمات في البحر.

الممرات البحرية ونظم تقسيم حركة المرور في البحر الإقليمي

1. للدولة الساحلية، كلما اقتضت ذلك سلامة الملاحة، أن تفرض على السفن الأجنبية التي تمارس حق المرور

البريء خلال بحرها الإقليمي استخدام الممرات البحرية واتباع نظام تقسيم حركة المرور التي قد تعينها أو تقررها لتنظيم مرور السفن.

2. ويجوز، بصفة خاصة، أن يفرض على الناقلات والسفن التي تعمل بالقوة النووية والسفن التي تحمل مواد نووية أو غيرها من المواد والمنتجات ذات الطبيعة الخطرة أو المؤذية أن تقصر مرورها على تلك الممرات البحرية.

3. تأخذ الدولة الساحلية بعين الاعتبار، عند تعيينها للممرات البحرية وتقريرها لنظم تقسيم حركة المرور بموجب هذه المادة، ما يلي:

(أ) توصيات المنظمة الدولية المختصة،

(ب) وأي قنوات تستخدم عادة للملاحة الدولية،

(ج) وما لسفن وقنوات معينة من مميزات خاصة،

(د) وكثافة حركة المرور.

4. تبين الدولة الساحلية بوضوح حدود هذه الممرات البحرية ونظم تقسيم حركة المرور في خرائط يعلن عنها الاعلان الواجب.





السفن الأجنبية التي تعمل بالقوة النووية والسفن التي تحمل مواد نووية أو غيرها من المواد ذات الطبيعة الخطرة أو المؤذية على السفن الأجنبية التي تعمل بالقوة النووية والسفن التي تحمل مواد نووية أو غيرها من المواد ذات الطبيعة الخطرة أو المؤذية، أثناء ممارستها لحق المرور البريء عبر البحر الإقليمي، أن تحمل من الوثائق وأن تراعي من التدابير الوقائية الخاصة ما قرره الاتفاقات الدولية فيما يتعلق بتلك السفن.

واجبات الدولية الساحلية

1. لا تعيق الدولة الساحلية المرور البريء للسفن الأجنبية عبر بحرها الإقليمي إلا وفقاً لهذه الاتفاقية، وتمتنع بصورة خاصة في تطبيقها لهذه الاتفاقية أو لأي من القوانين أو الأنظمة المعتمدة طبقاً لهذه الاتفاقية، عما يلي:
 - (أ) فرض شروط على السفن الأجنبية يكون أثرها العملي إنكار حق المرور البريء على تلك السفن أو الإخلال به،
 - (ب) أو التمييز قانوناً أو فعلاً ضد سفن أي دولة أو ضد السفن التي تحمل بضائع إلى أي دولة أو منها أو لحسابها.
2. تعلن الدولة الساحلية الإعلان المناسب عن أي خطر على الملاحة تعلم بوجوده داخل بحرها الإقليمي.

حقوق الحماية للدولة الساحلية

1. للدولة الساحلية أن تتخذ في بحرها الإقليمي الخطوات اللازمة لمنع أي مرور لا يكون بريئاً.
2. في حالة السفن المتوجهة إلى المياه الداخلية أو التي تريد التوقف في مرفق مينائي خارج المياه الداخلية، للدولة الساحلية الحق أيضاً في اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع أي خرق للشروط التي يخضع لها دخول تلك السفن إلى المياه الداخلية أو توقفها في المرفق المينائي.
3. للدولة الساحلية أن توقف مؤقتاً، دون تمييز قانوناً أو فعلاً بين السفن الأجنبية، العمل بالمرور البريء للسفن الأجنبية في قطاعات محددة من بحرها الإقليمي إذا كان هذا الإيقاف ضرورياً لحماية أمن تلك الدولة، بما في ذلك المناورات بالأسلحة، ولا يبدأ نفاذ هذا الإيقاف إلا بعد أن يعلن عنه الإعلان الواجب.

الرسوم التي يجوز فرضها على السفن الأجنبية

1. لا يجوز أن تفرض رسوماً على السفن الأجنبية لمجرد مرورها خلال البحر الإقليمي.
2. لا يجوز أن تفرض رسوم على سفينة أجنبية مارة بالبحر الإقليمي إلا مقابل خدمات محددة قدمت إلى السفينة وتجبى هذه الرسوم من غير تمييز.



المنظمة البحرية الدولية تتبنى

لائحة الغازات والوقود الواطئة الاتقاد

تعديلات على القسم F المخصص للتصميم البديل والترتيبات الخاصة بالمكائن، والتاسيسات الكهربائية وتخزين الوقود الواطئ الاتقاد ونظام توزيعه، وكذلك القسم G المخصص للسفن التي تستخدم الوقود الواطئ، إضافة لتنظيمات جديدة حول الطلب من السفن التي يتم بناؤها قبل تاريخ المتوقع لدخول اللائحة حيز التنفيذ في الأول من يناير 2017 لغرض الإذعان لمتطلبات اللائحة سويماً مع التعديلات ذات العلاقة في الفصل الثاني 2- والملحق (الشهادات).

وتتضمن لائحة الغازات والوقود الواطئة الاتقاد أحكام إلزامية عند اتخاذ الترتيبات والتأسيس والسيطرة والمراقبة والمعدات والأنظمة التي تستخدم الوقود

عقدت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية اجتماعها الخامس والتسعين في الفترة 3-12 يونيو 2013 في مقر المنظمة في لندن وأقرت لائحة إلزامية جديدة للسفن التي تدار بالغازات والوقود الواطئة الاتقاد. كما أقرت مجموعة أخرى من القرارات التي وردت في أجندة اجتماعها بما فيها تلك المتعلقة بسلامة المهاجرين غير الشرعيين في البحر وكذلك سلامة سفن الركاب كما صادقت اللجنة في اجتماعها على مجموعة من التعاميم التي رفعت إلى الاجتماع من قبل لجانها الثانوية.

لقد أقرت لجنة السلامة البحرية اللائحة الدولية لسلامة السفن التي تتخذ من الغازات وغيرها من الوقود الواطئة الاتقاد كوقود لها والمسماة باللائحة IGF مع التعليمات من أجل جعل اللائحة إلزامية تحت الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار المعروفة باتفاقية (السولاس).

لقد إزداد استخدام الغاز كوقود في السنوات الأخيرة، وخصوصاً الغاز الطبيعي المسيل وذلك بسبب انخفاض نسبة الكبريت فيه وكذلك انخفاض الجزيئات المنبعثة مقارنة مع زيت الوقود أو الديزل البحري. بيد أن ذلك لا يمنع من القول إن استخدام الغاز الطبيعي المسيل وغيره من الوقود الواطئ الاتقاد له التحديات الخاصة به التي هي بحاجة إلى إدارة سوية. لذلك فإن اللائحة الجديدة الدولية للسفن التي تتخذ من الغازات وغيره من الوقود الواطئة الاتقاد تهدف إلى تقليل المخاطر التي تواجه السفينة وطاقمها والبيئة من جراء استخدام هذا النوع من الوقود والغاز.

إن التعديلات على الفصل الثاني 1- من اتفاقية السولاس (الانشاءات - البنية - الأقسام الثانوية والاستقرار والمكائن والتاسيسات الكهربائية) تتضمن





الوطني الاتقاد مع التركيز على الغاز الطبيعي المسيل LNG.

كما تعنى اللانحة بجميع النقاط التي تحتاج إلى اهتمام خاص عند استخدام الوقود الوطني الاتقاد باعتمادها على مقرب الأهداف، ومتطلبات الأهداف والمتطلبات الوظيفية المخصصة لكل قسم مُشكلة الأساس للتصميم والبنيان وعمليات السفينة باستخدام هذا النوع من الوقود.

كما أن لجنة السلامة البحرية تبنت التعديلات المتعلقة بالاتفاقية الدولية حول معايير التدريب ومنح الشهادات والمراقبة للبحارة وكذلك اللانحة الخاصة بتلك الاتفاقية وإدراج حد أدنى للمتطلبات الإلزامية لتدريب وتأهيل الربابنة والضباط البحريين والدرجات البحرية الأخرى للأفراد العاملين على السفن الخاضعة للانحة الغازات والوقود الوطني الاتقاد. كما أن تلك التعديلات سوف تدخل حيز التنفيذ في الأول من يناير 2017 في سياق التعديلات الخاصة باتفاقية السولاس والمتعلقة بلانحة الغازات والوقود الوطني الاتقاد.



حلول تتخطى التوقعات
**Solutions beyond
expectations**

ميناء خالد
Khalid Port

ميناء الحميرية والمنطقة الحرة بالحميرية
Hamryah Port & Hamryah FreeZone

بمرفق تخزين فائقة الحداثة وقربنا من المدينة وخدماتنا
لمصلحة وراحة العملاء وتوفرنا أقل فترة زمنية لتسليم أو
استلام البضائع مع تقديمنا خيارات لثلاثة موانئ حيوية ..
نحن بالتاكيد الأكثر كفاءة ومرونة في المنطقة.

وبتقديمنا خياراتنا لكم .. نعمل على توفير فرص غير
مسبوقة لازدهار أعمالكم.

- +971 6 528 1666
+971 6 528 1425
510 Sharjah
www.sharjahports.gov.ae
shjports@eim.ae
Al Layyeh Suburb, Sharjah, UAE



خيارات متنوعة

أكبر سعة تخزينية

مرافق حديثة

أزمنة قياسية